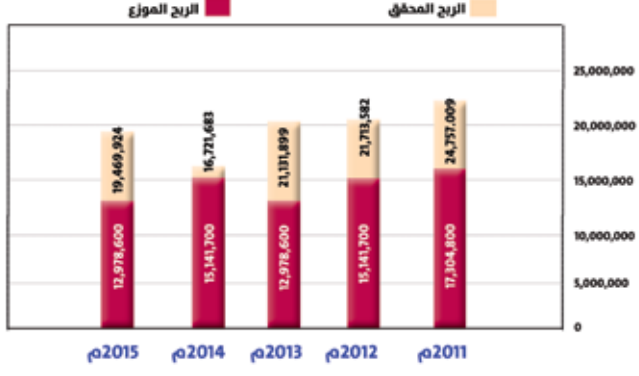


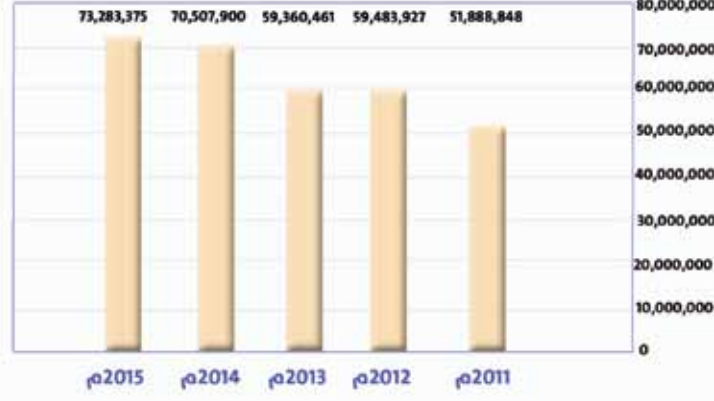
البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش. م . ي. ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

مؤشرات الأداء الرئيسية

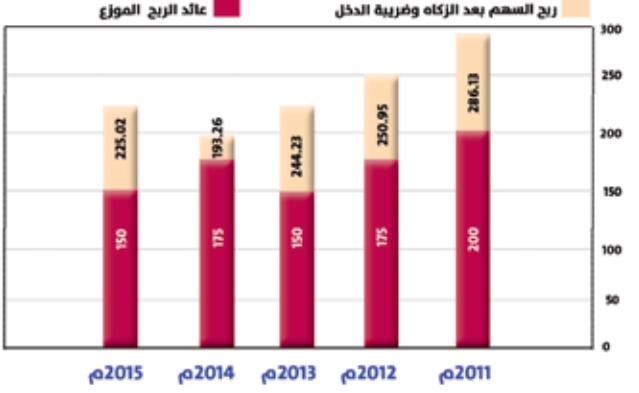
مقارنة بين الربح المحقق مع الربح الموزع للمساهمين (بالآلاف الريالات)



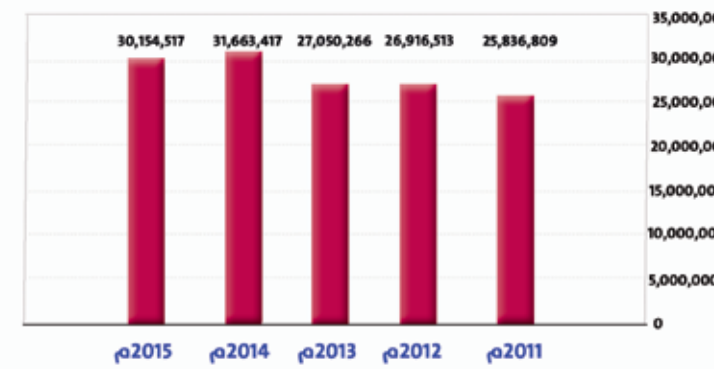
الإيرادات (بالآلاف الريالات)



مقارنة بين ربح السهم بعد الزكاة وضريبة الدخل مع عائد الربح الموزع



المصروفات (بالآلاف الريالات)



البيان	2015م	2014م*	2013م	2012م	2011م
الإيرادات (الفريال)	73,283,375	70,507,900	59,360,461	59,483,927	51,888,848
المصروفات (الفريال)	30,154,517	31,663,417	27,050,266	26,916,513	25,836,809
ربح السنة قبل الزكاة وضريبة الدخل (الفريال)	43,128,858	38,844,483	32,310,195	32,567,414	26,052,039
عائد السهم قبل الزكاة وضريبة الدخل	498.46	448.94	373.42	376.40	301.10
نسبة عائد السهم قبل الزكاة وضريبة الدخل	% 99.69	% 89.79	% 74.68	% 75.28	% 60.22
مصرف مخصص الزكاة (ألف ريال)	1,810,558	1,950,572	1,380,994	1,660,542	1,295,030
مصرف مخصص ضريبة الدخل (ألف ريال)	21,848,376	20,172,228	9,797,302	9,193,290	-
إجمالي الزكاة وضريبة الدخل (الفريال)	23,658,934	22,122,800	11,178,296	10,853,832	1,295,030
ربح السنة بعد الزكاة وضريبة الدخل (الفريال)	19,469,924	16,721,683	21,131,899	21,713,582	24,757,009
عائد السهم بعد الزكاة وضريبة الدخل	225.02	193.26	244.23	250.95	286.13
نسبة عائد السهم بعد الزكاة وضريبة الدخل	% 45.00	% 38.65	% 48.85	% 50.19	% 57.25
الربح الموزع للمساهمين (المقترح) (الفريال)	12,978,600	15,141,700	12,978,600	15,141,700	17,304,800
الربح الموزع للسهم الواحد	150	175	150	175	200
نسبة ربح السهم الموزع إلى قيمة السهم	% 30	% 35	% 30	% 35	% 40

* تم إعادة بيان بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م لتتماشى مع البيان المستخدم للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

الأداء المالي للشركة

الأداء المالي للشركة :

انعكست النتائج الإيجابية لأعمال وإنجازات الشركة في مختلف الأنشطة على المركز المالي للشركة على الرغم من الظروف الاستثنائية والتحديات التي واجهتها الشركة حيث استطاعت خلال العام 2015م أن تحافظ على موقعها المتميز في سوق الاتصالات للهاتف النقال في اليمن وتبين الجداول التفصيلية أدناه البيانات المالية المعبرة عن الموقف المالي للشركة ونتيجة العمليات التشغيلية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م والمقارنة مع السنوات السابقة (2011م - 2014م) وذلك على النحو التالي:-

(1) : الإيرادات :

حققت الشركة إجمالي إيرادات خلال العام المالي 2015م بمبلغ وقدره (73,283,375) الف ريال (ثلاثة وسبعون مليار ومائتان وثلاثة وثمانون مليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون الف ريال يمني) بنسبة ارتفاع عن العام الماضي بلغت (3.94%) وذلك ناتج عن ارتفاع إيرادات النشاط الجاري وكذلك العائد من الأموال المستثمرة وإيرادات المبيعات، والجداول التالي يوضح الإيرادات المحققة على مستوى بنود الإيراد للعام 2015م بالمقارنة مع الأعوام السابقة كما يلي:-

البيان (بالآلاف الريالات)	2015م	2014م*	2013م	2012م	2011م
إيرادات النشاط الجاري	58,344,926	57,732,083	47,458,607	46,307,628	42,232,089
إيرادات المبيعات	745,195	696,217	384,828	358,589	462,401
العائد من الأموال المستثمرة	13,950,227	11,878,276	10,846,902	11,474,089	8,821,973
إيرادات أخرى	243,027	201,324	670,124	1,343,621	372,385
إجمالي الإيرادات	73,283,375	70,507,900	59,360,461	59,483,927	51,888,848

* تم إعادة بيان بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م لتتماشى مع البيان المستخدم للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

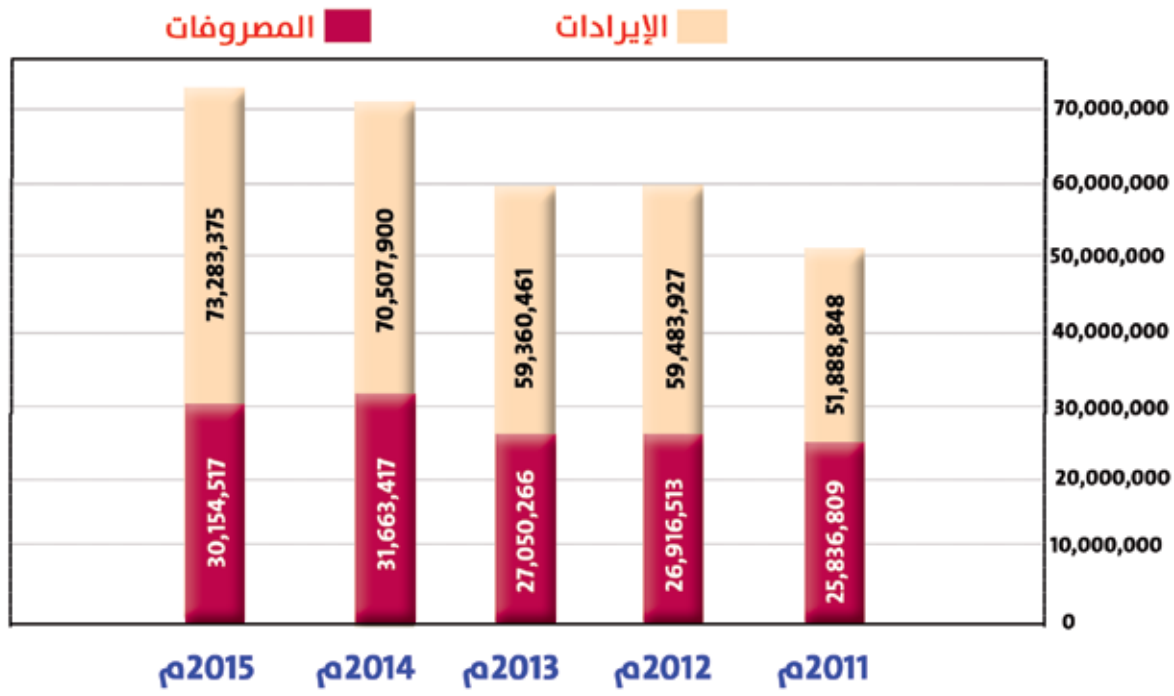
(2) : المصروفات :

شهد العام 2015م ترشيد للنفقات التشغيلية في بعض بنود المصروفات إذ لم تتجاوز مصروفات العام المالي 2015م مبلغ وقدره (30,154,517) الف ريال (ثلاثون مليار ومائة وأربعة وخمسون مليون وخمسمائة وسبعة عشر ألف ريال يمني) بانخفاض عن العام السابق بمقدار (1,508,900) الف ريال (مليار وخمسمائة وثمانية مليون وتسعمائة ألف ريال) والجداول التالي يوضح مقارنة تفصيلية لبنود المصروفات على مستوى البنود للعام 2015م بالمقارنة مع الأعوام (2011م - 2014م) :-

البيان (بالآلاف الريالات)	2015م	2014م*	2013م	2012م	2011م
تكلفة المبيعات وطاقات التعبئة	670,282	996,967	868,951	862,570	845,625
تكلفة الخدمات الصادرة	6,528,850	6,916,255	6,245,204	5,486,064	5,102,945
مصاريف التشغيل	12,448,921	11,551,477	13,279,237	14,475,323	14,315,320
عمولة وأعباء المبيعات والإيرادات النشاط الجاري	3,234,604	3,176,900	2,603,043	2,777,325	3,178,495
مصرف مخصص خسائر ائتمان	333,704	33,679	324,403	137,779	463,497
مصرف مخصص حقوق العاملين	0	0	0	38,101	37,622
مصرف مخصص التزامات ضريبية	2,446,516	4,553,484	0	0	0
المصاريف الإدارية والعمومية	3,810,256	3,555,955	2,958,655	2,315,461	1,741,835
المصاريف البيعية والتسويقية	478,890	752,217	767,154	723,399	-
فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية	(3,695)	2,208	3,619	100,491	151,470
مصاريف أخرى	206,189	124,275	0	0	0
إجمالي المصروفات	30,154,517	31,663,417	27,050,266	26,916,513	25,836,809

* تم إعادة بيان بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014م لتتماشى مع البيان المستخدم للقوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

مقارنة الإيرادات بالمصروفات (بالآلاف الريالات)



(3) : صافي الربح المحقق ومقترح مجلس الإدارة بشأن التوزيع :

واجهت الشركة الكثير من الصعوبات التي رافقت سير عملها وانشطتها خلال العام 2015م نظراً لظروف الحرب والقصص وعلى الرغم من ذلك فقد حققت الشركة نتائج إيجابية في الجانب المالي لعام 2015م إذ بلغ ربح السنة قبل الزكاة وضريبة الدخل بمبلغ وقدره (43,128,858) الف ريال (ثلاثة وأربعون مليار ومائة وثمانية وعشرون مليون وثمانمائة وثمانية وخمسون ألف ريال). وبعد استقطاع مخصص الزكاة وضريبة الدخل بمبلغ إجمالي (23,658,934) ألف ريال (ثلاثة وعشرون مليار وستمائة وثمانية وخمسون مليون وتسعمائة وأربعة وثلاثون ألف ريال) ليصبح صافي الربح المحقق المقابل للتوزيع (19,469,924) الف ريال (تسعة عشر مليار وأربعمائة وتسعة وستون مليون وتسعمائة وأربعة وعشرون ألف ريال) وعليه يقترح مجلس الإدارة التوزيع للعام 2015م على النحو التالي :-

1. اعتماد احتياطي قانوني بنسبة (10%) بمبلغ وقدره (1,946,992) ألف ريال (مليار وتسعمائة وستة وأربعون مليون وتسعمائة وإثنان وتسعون ألف ريال) .
2. اعتماد احتياطي عام بنسبة (10%) بمبلغ وقدره (1,946,992) ألف ريال (مليار وتسعمائة وستة وأربعون مليون وتسعمائة وإثنان وتسعون ألف ريال) .
3. اعتماد وتوزيع أرباح للمساهمين بنسبة (30%) من قيمة السهم بما يعادل (150) ريال بإجمالي مبلغ وقدره (12,978,600) الف ريال (إثنا عشر مليار وتسعمائة وثمانية وسبعون مليون وستمائة ألف ريال) .
4. اعتماد مكافأة الإدارة والموظفين لأرباح العام 2015م بمبلغ إجمالي وقدره (541,889,564) ريال (خمسمائة وواحد وأربعون مليون وثمانمائة وتسعة وثمانون ألف وخمسمائة وأربعة وستون ريال) .
5. اعتماد أرباح محتجزة بمبلغ وقدره (2,453,772) الف ريال (إثنين مليار وأربعمائة وثلاثة وخمسون مليون وسبعمائة وإثنان وسبعون ألف ريال) .

للمنتهين في 31 ديسمبر 2015م و 2014م

Table showing financial data for 2015 and 2014, including income, expenses, and profit. Columns include '2015', '2014', and 'Notes'. Rows include 'Income', 'Expenses', and 'Profit'.



المدير التنفيذي / م/ عمر محمد هزاع

المدير المالي / محمد عباس شرف الدين

نظر في الإيضاحات المترتبة في قوائم الدخل

بيان التغيرات في حقوق الملكية

للمنتهين في 31 ديسمبر 2015م و 2014م

Table showing changes in equity for 2015 and 2014. Columns include '2015', '2014', and 'Notes'. Rows include 'Reserve', 'Shareholders' Equity', and 'Total Equity'.



المدير التنفيذي / م/ عمر محمد هزاع

المدير المالي / محمد عباس شرف الدين

نظر في الإيضاحات المترتبة في قوائم الدخل

بيان التدفقات النقدية

للمنتهين في 31 ديسمبر 2015م و 2014م

Table showing cash flows for 2015 and 2014. Columns include '2015', '2014', and 'Notes'. Rows include 'Operating Activities', 'Investing Activities', and 'Financing Activities'.



المدير التنفيذي / م/ عمر محمد هزاع

المدير المالي / محمد عباس شرف الدين

جرائد ثورنتون

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى: سادة المساهمين شركة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة بملكية عامة) - الجمهورية اليمنية

عقود: جردت - جردت
جرائد ثورنتون يمن
شارع العلم
صنعاء - الجمهورية اليمنية
صندوق بريد 18444
عنوان: 11161, 11162, 11163
هاتف: 11161, 11162, 11163
www.gjyem.com

تقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة بملكية عامة) والمكونة من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015م وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، إضافة إلى ملخص بأهم السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد البيانات المالية والإيضاحات الأخرى حول هذه البيانات المالية (1-1).

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة صحيحة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين واللوائح المحلية ذات العلاقة، وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والإحتفاظ بنظام رقابة داخلية خاص بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بحيث تكون خالية من أية أخطاء جوهرية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة واستخدام تقديرات محاسبية معقولة فسي ظل الظروف السائدة.

مسؤولية مدقق الحسابات

تقتصر مسؤوليتنا في إيداء رأينا حول هذه البيانات المالية ابتداءً إلى أصل التدقيق التي قمنا بها، لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية، وتتطلب هذه المعايير الإلتزام بمطالبات أخلاقيات المهنة، وأن نقوم بتخطيط وتطبيق عملية التدقيق للحصول على تكديرات معقولة فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشتمل عملية التدقيق القيام بإجراءات لغرض الحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإيضاحات الواردة ضمن البيانات المالية، ويعتمد اختيار هذه الإجراءات على تقديرنا بما في ذلك تقييمنا لمخاطر وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية نتيجة بسبب الغش أو الخطأ، وعند تقييمنا لهذه المخاطر فإننا نأخذ بعين الإعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، وذلك بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف المحيطة، وليس بهدف إيداء رأي حول مدى معافية هذه الأنظمة، وأيضاً تتضمن عملية التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وطريقة عرض البيانات المالية ككل.

وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة كأساس لإيداء رأينا حول البيانات المالية.

المرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة بملكية عامة) كما في 31 ديسمبر 2015م وعن أدائها المالي وتشغيلها التقني للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين واللوائح المحلية ذات العلاقة.

مسائل عامة

بدون التحفظ في رأينا، نلتفت الإنتباه إلى الإيضاح رقم (39) من الإيضاحات المرفقة للبيانات المالية، والخاص بالأزمة السيولة والوضع الاقتصادي والأحداث والظروف الأخرى التي سمرت بها الجمهورية اليمنية خلال العام 2015م وإستمرارها في العام 2016م.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، وتمسك الشركة بدفتر حسابات منتظمة، كما أن البيانات المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بذلك الفاتر، ولم يتبين لنا من خلال عملية التدقيق التي قمنا بها حدوث مخالفات جوهرية للقانون لتجارتنا رقم رقم 22 لسنة 1997م وتعديلاته والتي قد يكون لها أثر جوهري على نشاط الشركة أو مركزها المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.



صنعاء - الجمهورية اليمنية
5 يونيو 2016م

بيان المركز المالي

Table showing financial data for 2015 and 2014, including assets, liabilities, and equity. Columns include '2015', '2014', and 'Notes'. Rows include 'Assets', 'Liabilities', and 'Equity'.



المدير التنفيذي / م/ عمر محمد هزاع

المدير المالي / محمد عباس شرف الدين

نظر في الإيضاحات المترتبة في قوائم الدخل

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش.م.ج.ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

إيضاحات حول البيانات المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2015م و 2014م

1 - التأسيس وطبيعة النشاط :

تم تدشين خدمة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة يمنية عامة) كشاط تابع للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في 22 سبتمبر 2004م من قبل المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وفي 20 يوليو 2006م بدأت إجراءات تحويل يمن موبايل للهاتف النقال إلى شركة مساهمة يمنية عامة بموجب قانون الشركات التجارية اليمني رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته، وقراري مجلس الوزراء رقم (97) و(287) لسنة 2006م.

وفي 10 فبراير 2007م تم إشهار يمن موبايل كشركة مساهمة عامة بموجب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم (50) لسنة 2007م والذي بموجب تم منح الترخيص بتأسيس شركة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة يمنية عامة).

قدمت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية جميع الموجودات المكونة لرأس مال الشركة كما في 31 يوليو 2006م، وأشتري المؤسسون نسبة (17.09%) من رأس المال بموجب عقود بيع من قبل المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية للمؤسسين. واعتباراً من 1 يناير 2007م أصبحت نسب المساهمين في الشركة على النحو الآتي :-

نسبة الأسهم	فئات المساهمين
59.37%	المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية
4.50%	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
3.25%	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
3.17%	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الدفاع
2.85%	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي
2.16%	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الداخلية
1.16%	المؤسسة الاقتصادية اليمنية
9.26%	الشركات وما في حكمها
14.28%	المواطنين وموظفي الاتصالات
100%	الإجمالي

إن النشاط الأساسي للشركة هو إمتلاك محطات وشبكات اتصالات وتقديم خدمة الهاتف النقال داخل الجمهورية اليمنية وتقع الإدارة العامة للشركة في شارع التلفزيون، وعنوانها البريدي ص.ب: رقم (737)، صنعاء - الجمهورية اليمنية.

2 - عام :-

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1.2 العملة الوظيفية وعملة العرض

تم إعداد وعرض البيانات المالية بالريال اليمني (العملة الوظيفية للشركة) وتظهر كل القيم لأقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أُشير إلى خلاف ذلك).

2.2 التقديرات والأحكام المحاسبية المهمة

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وإفتراسات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ البيانات المالية وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات، وتستند تلك التقديرات والإفتراسات على الخبرة السابقة للشركة وعوامل أخرى عديدة تعتبرها الشركة معقولة في ظل الظروف السائدة والتي تشكل نتائجها الأساس عند اتخاذ القرار بشأن قيم الأصول والإلتزامات، لذلك قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من إفتراسات للمراجعة بصورة مستمرة، كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأي فترات مستقبلية.

كما أن المعلومات المتعلقة بالأحكام والتقديرات المهمة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثير هام على الأرصدة تظهر بالبيانات المالية بالإيضاحات رقم (1.12، 1.14، 1.22، 2.22).

3- التغييرات في السياسات المحاسبية

1.3 المعايير الجديدة والمعدلة سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2015م

التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي أصبحت سارية المفعول بشكل إلزامي في عام 2015م ليس لها تأثير جوهري على نتائج أعمال الشركة والمركز المالي للشركة. ووفقاً لذلك، ليس هناك أي تغييرات على السياسات المحاسبية للشركة في عام 2015م.

2.3 المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الحالية وغير سارية المفعول حتى الآن والتي لم يتم تبنيها من قبل الشركة

تم إصدار معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة على المعايير الحالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير سارية المفعول حتى تاريخ نفاذ هذه الإصدارات. وهناك معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة أصدرت لكن لا يتوقع أن تكون ذات علاقة ببيانات الشركة المالية.

وتتوقع إدارة الشركة بأن جميع الإصدارات ذات العلاقة سوف يتم تبنيها ضمن السياسات المحاسبية للشركة للفترة الأولى التي تبدأ بعد تاريخ نفاذ هذه الإصدارات. وهناك معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة أصدرت لكن لا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية (2014م)

مجلس معايير المحاسبة الدولية أصدر مؤخراً المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية (2014م) والذي يمثل إستكمال مشروع إستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الإعتراق والقياس".

المعيار الجديد يقوم بإدخال تغييرات واسعة النطاق لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول تصنيف وقياس الموجودات المالية ويقدم نموذجاً جديداً "خسائر الإئتمان المتوقعة" لتدني قيمة الأصول المالية. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) يوفر أيضاً إرشادات جديدة بشأن تطبيق محاسبة التحوط.

لا زالت الشركة لم تقيم أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) حول هذه البيانات المالية. المعيار الجديد يستلزم تطبيقه للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير عام 2018م.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء"

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) يقدم متطلبات جديدة للإعتراف بالإيرادات، لتحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيرادات"، معيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء"، والعديد من التفسيرات المتعلقة بالإيرادات. المعيار الجديد يؤسس نموذجاً للإعتراف بالإيراد على أساس السيطرة ويوفر إرشادات إضافية في العديد من المناطق التي لا يغطيها بالتفصيل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الحالي، بما في ذلك كيفية إحتساب الترتيبات مع الإلتزامات متعددة الأداء، والتسعيرات المتغيرة، وحقوق العملاء لإسترداد الأموال، وخيارات المورد لإعادة الشراء، وغيرها من التعقيقات المعروفة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) سيكون فعال للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018م ولا زالت الشركة تقيم أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) حول هذه البيانات المالية ولكن ليست بعد في وضع يمكنها من تقديم المعلومات الكافية عن ذلك.

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) إتفاقيات المشاركة

تقدم هذه التعديلات توجيهات بشأن طريقة المحاسبة عن إكتساب الحصص في إتفاقيات المشاركة في الأعمال. هذه التعديلات تلزم بأن يتم المحاسبة عن جميع تلك المعاملات بإستخدام مبادئ المحاسبة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "إندماج الأعمال" وغيرها من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بإستثناء تلك المبادئ التي تتعارض مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11). إكتساب الحصص في المشاريع المشتركة لم تتأثر بتلك التوجيهات الجديدة.

وستكون التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016م.

4- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية بإستخدام أهم السياسات المحاسبية وأسس القياس الملخصة أدناه:

1.4 أساس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية على أساس الإستمرارية وبإستخدام أسس القياس المحددة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكل نوع من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وهذه الأسس مذكورة بالكامل في السياسات المحاسبية أدناه.

2.4 عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" (المعدل في عام 2007م) ويتم أيضاً عرض إجمالي الدخل الشامل في بيان واحد (بيان الدخل الشامل).

3.4 المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالريال اليمني (العملة الوظيفية للشركة) وثبتت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وثبتت الفروق الناتجة في بيان الدخل الشامل.

4.4 إندماج الأعمال

تم هيكله ملكية الشركة في سنة 2006م، وقد تضمنت هيكله ملكية الشركة إعادة تقييم جميع الموجودات والمطلوبات بتاريخ محدد للوصول إلى تكلفة الشركة، والتي تم سدادها (قيمة التكلفة) إلى المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق أسهم حقوق الملكية في الشركة. يدخل هذا التحويل لجميع الموجودات وإصدار الأسهم ضمن تعريف إندماج الأعمال وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3). أستخدمت طريقة الشراء المحاسبية لجميع أعمال الشركة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3): إندماج الأعمال. ونتيجة لتطبيق طريقة الشراء المحاسبية، فقد تم الإعتراق المبني بالشهرة كأصل يمثل في تاريخ الإمتلاك، فأنض القيمة العادلة لمبلغ الشراء مضافاً إليه التكلفة المباشرة للإمتلاك على صافي القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمحتملة للشركة التابعة. وفي الحالات التي يتم فيها تقدير القيمة العادلة على أساس مؤقت، فإنه يتم إكمال عملية التقييم خلال (12) شهراً من تاريخ الإمتلاك مع إجراء تعديلات على قيمة الشهرة لتعكس أية تغييرات قد تحصل لاحقاً. وبعد الإعتراق الأولي، تكون القيمة الدفترية للشهرة هي سعر التكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة، يتم فحص الشهرة لمعرفة الإنخفاض سنوياً أو لفترات أقل إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير إلى احتمال وجود إنخفاض، وتقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بفحص ما إذا كانت هناك مؤشرات لإنخفاض الشهرة.

5.4 الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات في السجلات المحاسبية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك المتراكم وأي خسارة ناجمة عن الإنخفاض في قيمتها، وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وتكاليف التمويل المرسمة المرتبطة بشراء أو إنشاء موجودات مؤهلة وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة. وعند إنتهاء العمل بها وتكون جاهزة للإستخدام يتم تحويلها إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات المناسب. إن إهلاك تلك الموجودات يتم بنفس أساس إهلاك الموجودات الأخرى وذلك عندما تكون تلك الموجودات جاهزة للإستخدام في الأغراض المحددة لها.

تظهر المشاريع قيد التنفيذ المدة لغرض تقديم الخدمات أو أغراض إدارية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها أية خسارة محققة للإنخفاض في قيمتها، وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وتكاليف التمويل المرسمة المرتبطة بشراء أو إنشاء موجودات مؤهلة وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة. وعند إنتهاء العمل بها وتكون جاهزة للإستخدام يتم تحويلها إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات المناسب. إن إهلاك تلك الموجودات يتم بنفس أساس إهلاك الموجودات الأخرى وذلك عندما تكون تلك الموجودات جاهزة للإستخدام في الأغراض المحددة لها.

يحتسب الإهلاك لشطب تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات (بخلاف الأراضي ومشاريع قيد التنفيذ) مخصوماً منها القيمة المقدرة كخردة وذلك بأقساط متساوية على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بإستخدام طريقة القسط الثابت لجميع الممتلكات والآلات والمعدات. في نهاية كل فترة مالية، يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر، وتقييم المقدرة كخردة وطرق الإستهلاك مع الأخذ بالحسبان أي تغير في التقدير المحاسبي.

تستهلك الموجودات التي تندرج تحت إطار الإيجار التمويلي على أساس عمرها الإنتاجي بنفس أساس إستهلاك الموجودات المملوكة أو مدة العقد الإيجاري أيهما أقل.

يتم إلغاء إدراج بند الممتلكات والآلات والمعدات عند الإستبعاد أو عندما لا يتوقع نشوء منافع إقتصادية من إستمرار إستخدام الموجودات. يتم إظهار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعاد الأصل أو الإستغناء عنه والتي تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وعوائد البيع وتدرج في بيان الدخل الشامل.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة رقم (1-3) لعام 2011م بتاريخ 16 مارس 2011م أقر المجلس تعديل نسب الإهلاك بما يتناسب مع العمر الإنتاجي للأصول وأقر تطبيقها ابتداءً من العام 2010م لتصبح الأعمار الإنتاجية المقدرة لإحتساب إستهلاك الموجودات كمايلي:-

بيان	العمر الإنتاجي
• مباني الإدارة	20 سنة
• المباني للمحطات	10-20 سنة
• المعدات والأجهزة	5-7 سنوات
• السيارات	5 سنوات
• الأثاث والمعدات المكتبية	4-10 سنوات
• اللوحات الإعلانية	4 سنوات

6.4 إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير مالي بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة من أجل تحديد فيما إذا كان هناك مؤشر للإنخفاض في قيمة تلك الموجودات. وفي حالة وجود أي مؤشر على ذلك، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات من أجل تحديد مدى الإنخفاض في قيمة تلك الموجودات (إن وجد). في حالة عدم مقدرة الشركة على تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأي أصل بشكل فردي تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد على أساس الوحدة المنتجة للنقد التابعة للأصل، عندما يكون من الممكن تحديد أساس التوزيع الثابت والمعقول فإنه أيضاً يتم توزيع الموجودات على الوحدات المنتجة للنقد، أو فيما عدا ذلك فإنه يتم توزيعها لأصغر مجموعة من الوحدات المنتجة للنقد والتي من الممكن أن يتم تحديد أساس ثابت ومعقول لها.

القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الإستخدام أيهما أكبر. عند تقدير قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لتصل إلى القيمة الحالية بإستخدام سعر فائدة قبل الضريبة والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي تكون التقديرات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية لها لم يتم تسويتها.

إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد والتي تم تقديرها للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) أقل من قيمتها الحالية فإنه يتم تخفيض

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش.م.ج.ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

القيمة الحالية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يتم تحميل خسارة انخفاض القيمة مباشرة في بيان الدخل الشامل، ما لم يكن ذلك الأصل مسجلاً بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم معاملة الإنخفاض في القيمة على أنه إنخفاض نتيجة إعادة التقييم.

في حال ما تم لاحقاً عكس خسارة إنخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة القابلة للإسترداد على أن لا تكون الزيادة أكبر من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) في السنوات السابقة. إن عكس خسارة الإنخفاض في القيمة يتم تسجيله مباشرة في بيان الدخل الشامل، ما لم يكن ذلك الأصل مسجلاً بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم معاملة الإنخفاض في القيمة على أنه إرتفاع نتيجة إعادة التقييم.

7.4 إنخفاض الشهرة

كما تم بيانه في الإيضاح (4.4) فيما سبق يتم قياس الشهرة مبدئياً بسعر التكلفة، وبعد الإعتراف المبدئي يتم قياس الشهرة المكتسبة في إندماج الأعمال بسعر التكلفة ناقصاً أية خسائر متراكمة للإنخفاض.

8.4 المخزون

يظهر المخزون على أساس سعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. يتم تحديد تكلفة المخزون بناءً على أساس المتوسط المرجح. تتكون التكلفة من ثمن الشراء إضافة إلى المصاريف غير المباشرة التي تكبدتها الشركة في سبيل الوصول بالمخزون إلى شكله ومكانه الحالي. يمثل صافي القيمة القابلة للتحقق السعر التقديري للبيع مطروحاً منه التكاليف المتكبدة في التسويق والبيع والتوزيع.

9.4 الموجودات المالية

يتم الإعتراف أو عدم الإعتراف بالموجودات المالية في تاريخ المعاملة التجارية، وذلك عند شراء أو بيع الموجودات والذي ينص شروط عقد البيع أو الشراء على تسليمها وفقاً لجدول زمني محدد من قبل سوق مالي. يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة، فيما عدا الموجودات المالية المصنفة كإستثمارات مالية بالقيم العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تقيم مبدئياً بالقيمة العادلة، إن وجدت.

يتم لاحقاً قياس جميع الموجودات المالية التي تم الإعتراف بها مسبقاً بالتكلفة المحفظة أو قيمتها العادلة اعتماداً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية كأدوات ملكية غير مشتقة وتتوافق مع تعريف الملكية من قبل المصدر، باستثناء بعض الأدوات المالية غير المشتقة والمعرضة لملكية من قبل المصدر. جميع الأدوات المالية غير المشتقة الأخرى تصنف أدوات مديونية. ويصف معيار المحاسبة الدولي رقم 39 التصنيفات المختلفة للموجودات المالية في واحدة من الفئات الأربعة التالية:-

- **الموجودات المالية بالقيمة العادلة عبر الأرباح أو الخسائر:** تصنف الموجودات ضمن هذه الفئة عندما تشتري على وجه أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب، أي أنها موجودات لغرض المتاجرة أو أنها مشتقات مالية، وتدرج جميع التغيرات في القيمة العادلة للموجودات القيمة بالقيمة العادلة عبر الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الشامل عند تكبدها. وفي السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م لم يكن لدى الشركة أية موجودات مالية مصنفة في هذا الفئة.
- **القروض والمدينون:** القروض والمدينون موجودات مالية غير مشتقة بفترات سداد ثابتة أو قابلة للتحديد ولا توجد لها أسعار في سوق نشط، لذلك لا يمكن أن تصنف تحت هذه الفئة الموجودات التي ترغب الشركة في بيعها في الحال أو في القريب العاجل، ويتم تقييم هذه الموجودات بسعر التكلفة ناقصاً أي إنخفاض في القيمة أو عدم التحصيل، وتدرج هذه الموجودات في البيانات المالية بسعر التكلفة مخصصاً منها أي نقص لقاء الإنخفاض أو عدم التحصيل، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل الشامل. وبصورة عامة، يصنف المدينون والأرصدة المدينة الأخرى ضمن هذه الفئة. حيث يظهر المدينون التجاريون بالمبلغ الأصلي للفاوترة ناقصاً المخصصات المجنبه لقاء أي مبالغ غير محصلة. ويتم تقدير الديون المشكوك في تحصيلها عندما لا يكون تحصيلها محتملاً ويتم شطب الديون الرديئة عند التأكد من عدم تحصيلها.
- **الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق:** تعتبر موجودات مالية غير مشتقة بتواريخ ثابتة أو قابلة للتحديد لسدادها أو تاريخ إستحقاق محدد ولدى الشركة نية وقدرة قوية على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.
- **الموجودات المالية المتوفرة للبيع:** تعتبر موجودات مالية غير مشتقة تصنف على أنها متوفرة للبيع عند الإعتراف الأولي بها أو أنها لم تصنف ضمن أي من الفئات الثلاث السابقة، وتدرج هذه الموجودات في البيانات المالية بقيمتها العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع مباشرة في بيان الدخل الشامل إلى أن يتم بيعها أو تنخفض قيمتها، وحينئذ يتم إدراج أية أرباح أو خسائر مجمعة سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية، في بيان الدخل الشامل. وفي السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م لم يكن لدى الشركة أية موجودات مالية مصنفة في هذه الفئة.

الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم بتاريخ كل تقرير مالي تقييم الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفاة للتعرف على مؤشرات إنخفاض القيمة. تنخفض قيمة الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي على أنه، نتيجة لحدث أو أكثر من حدث بعد الإدراج الأولي للموجودات تأثرت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجودات.

إن بعض فئات الموجودات المالية، مثل المدينون التجاريون، لا يتم خفض قيمتها بشكل فردي بل يتم فحصها لإنخفاض القيمة بشكل إجمالي. يتمثل الدليل الموضوعي لإنخفاض قيمة المدينون التجاريون بالخبرة السابقة للشركة في تحصيلها، الزيادة في عدد الدفعات المستحقة والتي يكون إستحقاقها بين 30 - 60 يوماً إضافة إلى التغيرات الملحوظة في ظروف الإقتصاد الوطني والتي لها علاقة طردية مع تسعر سداد المديونية.

بالنسبة للموجودات المتبقية بالتكلفة المطفاة يقاس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخفضة وفقاً لمدلات العائد السائدة في السوق للموجودات المالية المماثلة، ولا يتم عكس هذه الخسائر في الإنخفاض في الفترات اللاحقة.

إلغاء إدراج الموجودات المالية

تقوم الشركة بإلغاء إدراج أحد الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف آخر. إذا لم تقم الشركة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم تقم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيته وأستمرت بالسيطرة عليها فإن الشركة تقوم بالإعتراف بمصالحها المستتفة في الموجود المالي بالإضافة إلى الإلتزامات ذات الصلة المتوجب عليها سدادها.

يقاس إلغاء أحد الموجودات المالية المثبت بالتكلفة المطفاة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وإجمالي المتحصلات المدينة بالإضافة إلى المدينون التجاريون وتدرج في بيان الدخل الشامل.

10.4 المطلوبات المالية

يتم الإعتراف أو عدم الإعتراف بالمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة التجارية، وذلك عند شراء أو بيع المطلوبات والذي ينص شروط عقد البيع أو الشراء على تسليمها وفقاً لجدول زمني محدد من قبل سوق مالي. يتم قياس المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة.

يتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية التي تم الإعتراف بها مسبقاً بالتكلفة المحفظة أو قيمتها العادلة اعتماداً على تصنيف المطلوبات المالية.

تصنيف المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمطلوبات مالية أخرى. ويصف معيار المحاسبة الدولي رقم 39 التصنيفات المختلفة للمطلوبات المالية في واحدة من الفئتين التاليتين:-

- **المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:** يتم تصنيف المطلوبات المالية من خلال تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الإحتفاظ بها من أجل المتاجرة بها، أو يتم تصنيفها عند إقتناءها كمطلوبات يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن المطلوبات المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة يجب أن تحقق أحد الشروط التالية:
 - أنها حدثت أساساً بغرض إعادة شرائها في المستقبل القريب، أو
 - إذا كانت المطلوبات المالية محتفظ بها ضمن محفظة المتاجرة الخاصة بالشركة والتي تديرها بطريقة تضمن الربح السريع والمتكرر على مدى فترات متقاربة، أو
 - أن تكون من ضمن المشتقات المالية والتي لم تصنف كأداة من أدوات التحوط المالي.

يتم تصنيف المطلوبات المالية والتي لم يتم الإحتفاظ بها بغرض المتاجرة، كمطلوبات تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الإعتراف المبدئي وفي حال تحقق أحد الشروط التالية:

- إذا كان التصنيف سوف يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض عملية القياس للمطلوبات المالية، أو سوف يؤدي إلى الإعتراف غير الملتمزم بمبدأ الثبات، أو
- إذا كانت المطلوبات المالية تمثل بنداً من بنود الموجودات أو المطلوبات المالية للشركة أو كليهما معاً، والذي يتم قياس أداءها وتقييمها بالقيمة العادلة وبناءً على سياسات إدارة المخاطر الموثقة أو باستخدام إستراتيجيات الإستثمار الخاصة بالشركة.
- إذا كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من عقد مالي يحتوي على أحد أو عدد من المشتقات المالية، شريطة أن يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، والذي ينص على أن يتم تصنيف العقد كاملاً (أصول أو مطلوبات) كبندي يتم تقييمه بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر.

يتم إثبات المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مع إثبات ناتج القيم في حساب الأرباح والخسائر. وفي السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015م لم يكن لدى الشركة أية مطلوبات مالية مصنفة في هذه الفئة.

- **المطلوبات المالية الأخرى:** يتم القياس المبدئي للمطلوبات الأخرى بالقيمة العادلة مخصصاً منها تكاليف المعاملة المالية.

يتم القياس اللاحق للمطلوبات المالية بالتكلفة المطفاة وباستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وتتمثل طريقة الفائدة الفعلية في إحساب التكلفة المطفاة للمطلوبات المالية وتخصيص مصاريف الفوائد على الفترة الزمنية المحددة. يتم استخدام معدل سعر الفائدة في خصم المدفوعات المستقبلية المتوقع دفعها خلال عمر المطلوبات المالية أو على مدى فترات مستقبلية أقصر في حال ما كانت مناسبة.

لا يتم إعادة قياس البنود المصنفة ضمن هذه الفئة لأن الإلتزام يكون عادة معروفاً بدرجة عالية من اليقين ويكون سداد المبالغ في فترات قصيرة الأجل. يتم الإعتراف بالدائنين التجاريين مقابل المبالغ التي يجب أن تدفع في المستقبل لقاء البضاعة والخدمات المستلمة، أكانت رفعت فيها فواتير من مورد البضاعة أو مقدم الخدمة أم لا، ويتم سداد المبالغ المستحقة للدائنين خلال 30 - 60 يوماً من تاريخ المصادقة على الدفع أو بحسب شروط الدفع المتفق عليها.

• إلغاء إدراج المطلوبات المالية:

تقوم الشركة بإلغاء إدراج المطلوبات المالية فقط عندما يتم التخلي عنها أو إلغائها أو إنتهاء صلاحيتها أو سدادها. تدرج الفروقات الناتجة بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الملغى إدراجه وبين مجموع الإعترافات المدفوعة والدائنين (بما في ذلك تضمين أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة) ضمن بيان الدخل الشامل.

11.4 المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى

يظهر بند المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصاً قيمة أي إنخفاض في تاريخ إعداد البيانات المالية، إن وجد.

12.4 المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تقوم الشركة في معاملاتها الإعتيادية بالتعامل مع أطراف أخرى تقع ضمن تصنيف الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لأحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (24)، حيث يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير مهم وجوهري على عملية إتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للشركة. ويتم اعتماد شروط هذه المعاملات من قبل إدارة الشركة التي تعتقد أن الشروط لهذه المعاملات لا تختلف جوهرياً عن تلك التي يمكن أن تحصل عليها من أطراف أخرى.

13.4 النقدية وما في حكمها

تتمثل النقدية وما في حكمها في النقدية في الصندوق وأرصدة الحسابات تحت الطلب لدى البنوك وأية إستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية قابلة للتحويل إلى نقد معلوم القيمة وغير خاضعة لمخاطر التغير في القيمة مثل أذون الخزانة.

14.4 إستثمارات قصيرة الأجل

تتمثل الإستثمارات قصيرة الأجل في الودائع لدى البنوك والإستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة والتي تستحق بعد ثلاثة أشهر وقبل مضي سنة من تاريخ الشراء.

15.4 مساهمات التأمينات الإجتماعية

تقوم الشركة وموظفيها بالمساهمة في التأمينات الإجتماعية وفقاً لقانون التأمينات والمعاضات رقم 25 لسنة 1991م.

16.4 الإعتراف بالإيرادات

يتم الإعتراف بالإيرادات على النحو التالي:

- الإيرادات الناجمة عن الخدمات الواردة والصادرة عند الإستهلاك الفعلي.
- إيرادات مبيعات الخطوط عند تفعيل الخط.
- يتم إحساب مبيعات بطاقات التعبئة (الكروت الغير مفعلة) وأرصدة الوحدات غيرالمستخدمة كإيرادات مؤجلة ويتم إثباتها في الإيرادات عند استهلاكها الفعلي.

17.4 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقود الإيجار عقود الإيجار تمويلية حينما تنتقل فعلياً وبشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية أصل مؤجر إلى المستأجر. وتحتسب مدفوعات الإيجارات التشغيلية كمصرف ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

إن جميع العقود التي أبرمتها الشركة هي عقود إيجار تشغيلية ويتم تحميل تكاليف الإيجار على أساس القسط الثابت على الفترات الخاصة بالعقود على بيان الدخل الشامل بإستثناء عند وجود أساس نظامي آخر يعبر بشكل أفضل عن نمط الفترة التي سيتم فيها إستهلاك المنافع الإقتصادية. وتظهر الإيجارات الطارئة ضمن الإيجارات التشغيلية ويعترف بها كمصرف في الفترة التي تحدث فيها.

عند الحصول على حافز للدخول في عقد إيجار تشغيلي يتم الإعتراف بهذا الحافز ضمن الإلتزامات. يتم الإعتراف بإجمالي الحوافز كتخفيض لصروف الإيجار على أساس القسط الثابت بإستثناء عند وجود أساس نظامي آخر يعبر بشكل أفضل عن نمط الفترة التي سيتم فيها إستهلاك المنافع الإقتصادية.

18.4 الزكاة الشرعية

يتم دفع فريضة الزكاة الشرعية وفقاً لقانون الزكاة رقم (2) لسنة 1999م.

19.4 ضريبة الدخل

تتمثل ضريبة الدخل سواء كانت مسجلة كأصل أو كإلتزام بالإلتزامات والمطالبات من الجهات الحكومية والخاصة بالسنة الحالية أو الفترة السابقة والتي لم تدفع حتى تاريخ بيان المركز المالي، ويتم إحساب وإستقطاع الضرائب في البيانات المالية طبقاً للقوانين الضريبية السارية في الجمهورية اليمنية. كما يتم تكوين مخصص للإلتزامات الضريبية ضمن البيانات المالية بعد إجراء الدراسة اللازمة لذلك.

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش.م.ب.ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

معنا .. إتصالك أسهل

لها تأثير جوهري خلال هذا العام نتيجة لتوفر سيولة كافية لدى الشركة بالعملة الأجنبية وأيضاً قلة المشتريات بالعملة الأجنبية خلال العام. وخلال الفترة اللاحقة لتاريخ إصدار هذه البيانات المالية حدثت تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الأجنبية ناتجة عن الأحداث التي تمر بها البلاد والتضخم المستمر والذي بدوره قد يؤثر على الشركة كون أغلب مشترياتهم أصول ومخزون يتم بالعملات الأجنبية، وتقوم الشركة بمراقبة تقلبات أسعار الصرف والدخول في اتفاقيات مع البنوك المحلية لحد من آثار تلك التقلبات لكي تتفادى أي تأثيرات جوهرياً على البيانات المالية في الفترة القادمة.

4.7 مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة قصور معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين، وتعمل الشركة على التقليل من حدوث هذه المخاطر من خلال نهج متكامل من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر بهدف توفير بيئة سليمة ومسيطر عليها بصورة فعالة، وذلك من خلال تحديد، رصد، مراقبة، وتقدير احتمالية التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر عبر التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر وبما يساعد بشكل استباقي في إدراك الأحداث السلبية المحتملة ووضع خطة لردود الأفعال المناسبة للمخاطر، مما يقلل من التكاليف أو الخسائر المرتبطة بالتدخل غير المتوقع للأعمال وسهولة وسرعة التغلب عليها.

موضح أدناه أهم المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية التي تم تحديدها وتوضيح إجراءات درء أخطارها وفقاً لمنظومة إدارة المخاطر **أ. المخاطر العملية والتشغيلية:** تتسم الأعمال في مجال الاتصالات بالعمل في بيئة تنافسية مليئة بالتحديات والتي لا بد من تجاوزها لأجل السعي باستمرار للمحافظة على الأداء التنافسي وهذا ما برز مؤخراً في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد والحد من سهولة تمرير الإمدادات التقنية والتي قد يشكل خطر نظراً لزيادة عدد المشتركين والاقتراب من الحدود القصوى للسعة المتاحة لمكونات الشبكة الرئيسية في أوقات الذروة مما قد يسبب تباطؤ وإعاقة في سرعة تلبية احتياجات كافة المشتركين. وقد عملت الشركة على إدارة منظومة متكاملة لدرء تلك المخاطر والعمل على الموازنة ما بين الوحدات التشغيلية وبحيث يتم تنظيم وتوزيع الحركة وفقاً لمنهجية فنية ووفقاً لخطة إدارة الطوارئ والتي يتم مراقبتها وتحديثها باستمرار لتتلاءم أي اختناقات في مسار منظومة الاتصال.

كما وعمدت الشركة وفي ظل القيود المفروضة على الحركة الملاحية إلى الجمهورية اليمنية إلى تفعيل ما يخص هذا الجانب ضمن خطط الطوارئ لضمان إستمرارية إنسياب حركة توريد التجهيزات الضرورية للشبكة وعبر طرق غير تقليدية بديلة وذلك تلافياً للمخاطر التقنية المرتبطة بتوسعة الشبكة.

ب. مخاطر الفجوة التكنولوجية: في ظل التسارع التكنولوجي اللامتناهي في تطوير الأجيال المتعاقبة من أنظمة الاتصالات وفي ظل الرغبة الحديثة من قبل منظم الاتصالات في البلاد بإدخال أحدث جيل للسوق اليمنية LTE مما قد يشكل خطر تخلف الشركة عن ركب التطور ومواكبة حاجيات العملاء من أحدث تقنيات وخدمات الاتصال العالمية وبالتالي خطر فقدان الشركة لمزاياها التنافسية في سوق الاتصالات اليمنية.

وتقوم الشركة بمتابعة ومراقبة التغيرات المتسارعة والتحديات المستقبلية حول أنظمة الاتصالات وتوحيدها ويتم إيلاء هذا الجانب الأولوية ضمن الخطط الإستراتيجية للشركة من حيث توفير الموازنات والاعتمادات المطلوبة حيث وقد تم الاستعداد وعمل دراسة متكاملة لجدوى الفنية والمالية لمشروع الانتقال إلى تقنية LTE واستراتيجية وخطط الانتقال وجميع الخيارات المرتبطة بها والشركة الآن في المراحل الأخيرة للبدء بتنفيذ هذا المشروع بعد استكمالها للإجراءات القانونية والفنية والذي سيسهم في حال اعتماد وترخيص التقنية من قبل منظم الاتصالات في البلاد والبدء بإجراءات تنفيذها في مواكبة الشركة لأحدث الأنظمة المطبقة عالمياً في مجال تقنية الاتصالات.

ج. الاستثمار في البنية التحتية: في ظل السعي الدائم للمحافظة على دور الريادة في مجال تقديم خدمات الاتصالات كان لا بد من إعطاء الأولوية لتوفير بنية تحتية ضخمة وفقاً للأهمية الاستراتيجية لمكونات هذه البنية، حيث وقد نشئ مخاطر في حال الاعتماد على أطراف أخرى لتوفير جزء من خدمات البنية التحتية والتي قد تنتج عن وجود إشكاليات من أي نوع قد تؤثر على استكمال توفير تلك الخدمات.

وقد سعت الشركة ومنذ بدء تأسيسها إلى إقرار خطط إستكمال وتحديث بنائها التحتية ضمن خططها الإستراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى والعمل على تحديد وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الخطط وفقاً للجدول الزمني المقررة أخذاً في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية للمشاريع (تراسل-أعمال فنية-أعمال مدنية)، وبحيث تم الانتقال التدريجي لأغلب تجهيزات البنية التحتية المملوكة للشركة.

8. الممتلكات والألات والمعدات، بالصافي

يتكون هذا البنود مما يلي كما في 31 ديسمبر:

الإجمالي	اللوحات الإعلانية	الأثاث والمعدات المكتبية	السيارات	المعدات والأجهزة	المباني للمحطات	الأراضي	التكلفة
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني
56,033,857	18,117	786,309	157,099	50,998,174	4,074,158	-	الرصيد في 1 يناير 2015
5,748,716	-	161,853	10,672	3,256,717	314,213	2,005,261	الإضافات خلال السنة
(2,031,855)	-	-	-	(1,846,206)	(185,649)	-	الإستبعادات خلال السنة
59,750,718	18,117	948,162	167,771	52,408,685	4,202,722	2,005,261	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
40,783,116	18,116	572,154	90,034	37,843,784	2,259,028	-	الرصيد في 1 يناير 2015
4,659,367	-	109,871	25,380	4,079,263	444,853	-	إهلاكات السنة
(1,877,563)	-	-	-	(1,744,384)	(133,179)	-	الإستبعادات خلال السنة
43,564,920	18,116	682,025	115,414	40,178,663	2,570,702	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
							القيمة الدفترية
16,185,798	1	266,137	52,357	12,230,022	1,632,020	2,005,261	المبلغ المرحل في 31 ديسمبر 2015

- تتمثل الإضافات في بند الأراضي في قيمة الأرضية المشتراة من بنك التضامن الإسلامي الدولي في العاصمة صنعاء على شارع الزبيري بمقدار 211 لينة عشاري (أرض حرة) وسيتم إعدادها لتكون المقر الرئيسي للشركة.

- تتمثل (المباني للمحطات) في غرف مصنعة وأبراج صغيرة مبنية على أسطح مباني المواطنين وغرف بناء وأعمال مدنية أخرى في مواقع مستأجرة من المواطنين والمؤسسة العامة للاتصالات وجهات أخرى.

- تتمثل الإستبعادات الظاهرة لعام 2015م في التالي:

• قيمة محطات الـ LG التي تم إستبدالها بمحطات حديثة مواكبة التطورات في أنظمة الاتصالات بمبلغ وقدره 643,565 الف ريال يمني.

• قيمة الأصول المدمرة بسبب الأحداث التي مرت بها البلاد أو بسبب الكوارث الطبيعية خلال العام وبمبلغ وقدره 1,271,128 الف ريال يمني

• قيمة أصول ثابتة أخرى بمبلغ وقدره 117,162 الف ريال يمني.

- تتضمن تكاليف الأصول الثابتة بعض مصاريف التدريب المدرجة ضمن تكاليف العقود الوقعة لشراء وتركيب هذه الأصول.

20.4 الذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم قيد المبالغ المستحقة الدفع في المستقبل لقاء البضائع والخدمات المستلمة التي حصلت عليها الشركة سواء تم المطالبة بها من الجهة الموردة أم لا.

21.4 المخصصات

يتم تكوين المخصصات المناسبة عند وجود التزام حالي (قضائي أو ضمني) على الشركة ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل جداً أن توجد مطالبات من الغير تجاه الشركة لسداد تلك الإلتزامات، بالإضافة إلى وجود تقدير معقول لمبلغ الإلتزام يمكن التحقق منه بشكل مستقل.

يتم تسجيل تلك المخصصات وفقاً لأفضل تقديرات تقوم بها الإدارة والمتوقعة لدفع وسداد تلك المطلوبات كما في تاريخ بيان المركز المالي، والقيام بالأخذ في الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد المتعلقة بإحتساب تلك المخصصات. عند قياس المخصصات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المتوقعة لدفع الإلتزام الحالي فإن القيمة المرحلة تتمثل بالقيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في الحالات التي من المتوقع أن يتم إسترداد جميع أو بعض التدفقات النقدية الخارجة لمناقص اقتصادية عن الإلتزام معين من طرف ثالث، يتم تسجيلها كذمم مدينة ضمن بند الموجودات، ويتم ذلك عندما تتوفر الثقة بإمكانية إستعاضة هذه النفقات والقدرة على قياس هذه الذمم بثقة.

22.4 توزيعات الأرباح المقترحة

يتم الأعتراف بالأرباح المقترحة توزيعها على مساهمي الشركة كمطلوبات وتخضع من حقوق الملكية عندما يتم المصادقة عليها من قبل الجمعية العمومية للشركة. يُعالج توزيع الأرباح للسنة الذي تمت الموافقة عليه بعد تاريخ البيانات المالية الحالية كأنه من الأحداث التي وقعت بعد تاريخ البيانات المالية.

23.4 الأدوات المالية

تتمثل الموجودات المالية للشركة في النقدية وشبه النقدية والمديون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى والمبالغ المستحقة من طرف ذو علاقة. وتتمثل المطلوبات المالية للشركة في الدائنون التجاريون والأرصدة الدائنة الأخرى والمبالغ المستحقة لطرف ذو علاقة، علماً بأن المعايير المحاسبية ذات الصلة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية موضحة في الإيضاح رقم (4)، يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في علاقة تعاقدية مع الأداة المالية.

يلخص الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة كما في تاريخ التقرير:-

2014م	2015م	
معاد بيانها	الف ريال يمني	الف ريال يمني
		الموجودات المالية
		النقدية وما في حكمها
83,073,780	82,588,221	إستثمارات قصيرة الأجل
20,066,245	21,666,245	المديون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى
7,790,146	10,272,704	المبالغ المستحقة من طرف ذو علاقة
1,507,994	2,689,977	
112,438,165	117,217,147	
		المطلوبات المالية
		الدائنون التجاريون والأرصدة الدائنة الأخرى
41,323,646	40,657,385	المبالغ المستحقة لطرف ذو علاقة
4,652,988	7,981,367	
45,976,634	48,638,752	

5. الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

عند تطبيق سياسات الشركة المحاسبية، المبينة في الإيضاح رقم 4، يجب على الإدارة إعداد تقارير وإفتراضات حول القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية. هذه التقديرات مبنية على إفتراضات تتضمن العديد من العوامل التي تختلف درجة التأكد منها، ويؤدي إختلاف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة إلى تغيرات في الإلتزامات المستقبلية المقدرة.

تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات بصفة مستمرة. تتم مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي تمت فيها مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط أو فترة المراجعة وفتحات مستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على كلاً من الفترة الحالية والفتحات المستقبلية.

1.5 التقديرات الهامة عند تطبيق التقديرات غير المؤكدة

يتم فيما يلي بحث الإفتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير الأمور غير المؤكدة المستقبلية بتاريخ بيان المركز المالي. تنتج عن هذه الأمور غير المؤكدة مخاطر هامة قد ينشأ عنها تعديلات جوهرياً للمبالغ الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية اللاحقة:

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والألات والمعدات

يتم إحتساب الإهلاك لتوزيع تكلفة الموجودات على أساس العمر الإنتاجي المقدر. يتم إحتساب العمر الإنتاجي المقدر وفقاً لتقييم الإدارة بناء على عدة عوامل منها الدورات التشغيلية وبرامج الصيانة والتآكل والتلف الطبيعيين وذلك باستخدام أفضل التقديرات.

الإنخفاض في قيمة المخزون

يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المخزون منخفض القيمة أو بطئ الحركة بناءً على تقديرات الإدارة لعدة عوامل منها عدم إمكانية الإستفادة منه وبرامج الصيانة والتآكل والتلف الطبيعيين وذلك باستخدام أفضل التقديرات.

مخصص خسائر الإئتمان

يرتبط تحديد إمكانية تحصيل الديونيات من العملاء من عدمه بمعرفة ما إذا كان يوجد دليل موضوعي لعدم إمكانية التحصيل، يتم شطب الديون الرديئة بعد تحديدها كلاً على حده. بالإضافة إلى ذلك يجري تقييم إجمالي للمدينين التجاريين لفحص الإنخفاض والذي يتطلب إتخاذ قرار مهم.

6. القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في بيان المركز المالي.

7. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

1.7 مخاطر الإئتمان

تقدم الشركة خدماتها إلى عملائها بناءً على مقدرة العملاء لسداد المستحقات التي عليهم والنتيجة عن الخدمات المقدمة وغيرها. وتعتبر التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للعملاء والإلتزامات الأخرى المطلوبة من الآخرين أدوات مالية معرضة لمخاطر الإئتمان. تشمل مخاطر الإئتمان على عدم مقدرة تلك الأطراف على الوفاء بالإلتزاماتهم عند إستحقاقها وخاصة مشتركي الفوترة التي تتجاوز مديونياتهم مبلغ التأمين المقدم، وبما أن أغلب تعاملات الشركة تعتبر مبيعات تجزئة على قاعدة عريضة من العملاء الأفراد فإن الشركة تواجه الخطر العادي لعدم مقدرة العملاء بالوفاء بالإلتزاماتهم. تعتبر الإدارة أن المبالغ المستحقة من جميع الأطراف المدينة مبالغ قابلة للتحصيل. إن مخاطر الإئتمان بالنسبة لشبه النقدية مقصورة على الأرصدة المحتفظ بها لدى البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية الأخرى.

2.7 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة الشركة على الوفاء بالإلتزامات المالية عند إستحقاقها في الظروف الطبيعية. وللد من هذه المخاطر تقوم إدارة الشركة بإدارة الموجودات أخذه بعين الإعتبار السيولة المطلوبة، ومراقبة التدفقات المالية والسيولة المستقبلية بشكل يومي، وتنظيم مصادر تمويل متنوعة.

3.7 مخاطر أسعار الصرف

يتمثل خطر أسعار الصرف في تغير سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الموجودات والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية، وترى الإدارة أن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية ليس

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش. م. ي. ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

1.3 الأرصدة المدينة الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
2,248,655	3,795,602	1.13
1,404,162	1,377,881	سلف وعهد الموظفين
51,499	54,081	سلف أعضاء مجلس الإدارة
19,553	9,263	المدينون الآخرون
3,723,869	5,236,827	

1.13 الدفعات المقدمة

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
975,260	2,425,151	موردون تجاريون ومتنوعون
999,442	1,140,924	الضرائب المستقطعة تحت الحساب
169,468	157,859	استئجار مواقع المحطات
61,847	60,082	عهد لدى الموظفين لإنجاز الأعمال
22,290	600	استئجار مباني
-	395	خدمات الحراسة والأمن
11,500	-	إعلانات ومطبوعات
8,848	10,591	أخرى
2,248,655	3,795,602	

1.4 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تجري الشركة، في سياق نشاطها العادي بعمل صفقات مع غيرها من مؤسسات الأعمال التي تقع ضمن تعريف "الأطراف ذات العلاقة" في معيار المحاسبة الدولي رقم 24. وهذه المعاملات التجارية التي تمت الموافقة عليها من قبل الإدارة تشمل المشتريات والخدمات، والمدفوعات، والتحويلات وما إلى ذلك.

يتمثل المستحق من أو لأطراف ذات علاقة بالمعاملات مع مؤسسات الأعمال الأخرى التي تسيطر على الشركة ويظهر رصيد هذه المعاملات في الإيضاح رقم 1.14 والإيضاح رقم 2.14 والإيضاح رقم 3.14، ومن ضمن هذه الأطراف:

- معاملات مع المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية:

• تقديم خدمات الصيانة للمحطات وتجهيزات القوى والتكييف.

• تقديم خدمات تأجير قنوات ترأسلية.

• تقديم خدمات تأجير مواقع المحطات والمباني والهاجر.

- معاملات مع الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي:

• تقديم خدمة توصيل فواتير مشتركي الفوترة بالإضافة إلى القيام بتحصيلات معينة وحددات الدفع المسبق عبر نقاط التحصيل والنقاط التابعة للبريد المنتشرة في عموم محافظات الجمهورية وذلك نظير عمولات من إجمالي المبالغ المحصلة للفوترة والدفع المسبق.

• تقديم خدمات توزيع الأرباح للمساهمين وكذلك صرف مرتبات الموظفين.

• تستفيد الهيئة العامة للبريد من الخدمات التي تقدمها الشركة والمتمثلة بخدمات الرسائل القصيرة بالإضافة إلى الخدمات الصوتية.

نشأت العلاقة بين البريد وشركة يمن موبايل للهاتف النقال مع بداية نشأة الشركة نظراً للإنتشار الواسع لمكاتب البريد في عموم محافظات الجمهورية والذي بدوره سهل تقديم الخدمات لمشتري الشركة من خلال تحصيلات مديونية مشتركي الفوترة وتعبئة أرصدة مشتركي الدفع المسبق. وبالتالي قامت الشركة بمنح الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي مزايا تفضيلية نظير الإنتشار الواسع لفروع البريد في عموم المحافظات وتمثل تلك المزايا في عمولات التحصيلات النقدية لمشتري الفوترة والدفع المسبق وتخفيض رسوم الرسائل الدعائية بالإضافة إلى مزايا تقاسم إيرادات الخدمات الصوتية بين الشركة والبريد.

وقد نشأت الأرصدة المستحقة في آخر السنة من خلال إطار نشاط الشركة العادي، وفيما يلي خلاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في البيانات المالية كما يلي:

2014م	2015م	المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
1,172,827	730,981	الإيرادات:
281,914	329,109	إيرادات الخدمات الواردة
157,909	61,474	إيرادات الخدمات الأخرى
		إيرادات CDMA الثابت
		المصاريف:
2,828,501	2,542,200	صيانة المحطات
1,827,861	2,514,078	الإنترنت وتراسل المعطيات
2,230,712	2,513,801	إيجارات القنوات
286,639	230,550	تكلفة الخدمات الصادرة
123,890	172,690	المشاريع والخدمات المنقذة بواسطة الإدارة العامة للإنشاءات
160,479	152,942	إيجارات مواقع وأبراج
107,497	93,163	إيجارات مبنى المركز الرئيسي ومواقع السنترالات
		الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
8,347	10,916	الإيرادات:
		الرسائل الدعائية والبنكية
		المصاريف:
131,608	158,322	تكلفة خدمات التحصيلات
32,896	43,577	خدمات بريدية
504	4,320	تكلفة الخدمات الصوتية
6,767	3,491	إيجارات مواقع

1.14 المبالغ المستحقة من طرف ذو علاقة، بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
1,600,266	2,774,306	المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية
(92,272)	(84,329)	مخصص خسائر الائتمان
1,507,994	2,689,977	

الإجمالي	اللوحات الإعلانية	الأثاث والمعدات المكتبية	السيارات	المعدات والأجهزة	المباني للمحطات	الأراضي	الف ريال يمني
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	الف ريال يمني	
57,249,474	18,117	670,555	151,147	52,402,839	4,006,816	-	الرصيد في 1 يناير 2014م
3,852,973	-	115,754	5,952	3,588,180	143,087	-	الإضافات خلال السنة
(5,068,590)	-	-	-	(4,992,845)	(75,745)	-	الإستبعادات خلال السنة
56,033,857	18,117	786,309	157,099	50,998,174	4,074,158	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2014م
							مجمع الإهلاك
41,234,974	17,539	457,369	65,190	38,821,963	1,872,913	-	الرصيد في 1 يناير 2014م
4,492,457	577	114,785	24,844	3,922,883	429,368	-	إهلاكات السنة
(4,944,315)	-	-	-	(4,901,062)	(43,253)	-	الإستبعادات خلال السنة
40,783,116	18,116	572,154	90,034	37,843,784	2,259,028	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2014م
							القيمة الدفترية
15,250,741	1	214,155	67,065	13,154,390	1,815,130	-	المبلغ المرحل في 31 ديسمبر 2014م

- تتمثل (المباني للمحطات) في غرف مصنعة وأبراج صغيرة مبنية على أسطح مباني المواطنين وغرف بناء وأعمال مدنية أخرى في مواقع مستأجرة من المواطنين والمؤسسة العامة للاتصالات وجهات أخرى.

- تتمثل الإستبعادات الظاهرة لعام 2014م في قيمة محطات الـ LG التي تم إستبدالها بمحطات حديثة لمواكبة التطورات في أنظمة الاتصالات بمبلغ وقدره 4,560,102 الف ريال يمني بالإضافة إلى إستبعاد قيمة الأصول المدمرة خلال الأحداث التي مرت بها البلاد وبمبلغ وقدره 508,488 الف ريال يمني.

- تتضمن تكاليف الأصول الثابتة بعض مصاريف التدريب المدرجة ضمن تكاليف العقود الموقعة لشراء وتركيب هذه الأصول.

9. مشاريع قيد التنفيذ

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
1,668,953	956,503	مشاريع الآلات والتجهيزات والمعدات
240,461	461,897	مشاريع إنفاق استثماري
106,563	146,534	مشاريع أخرى
2,015,977	1,564,934	

تتمثل المشاريع قيد التنفيذ في تكلفة الأعمال والمعدات والتجهيزات تحت الإنشاء، والتي لا تدرج ضمن الممتلكات والآلات والمعدات إلا بعد دخولها الخدمة.

10. الشهرة

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
7,568,834	7,568,834	الشهرة المكتسبة في 1 أغسطس 2006م
7,568,834	7,568,834	

لا توجد مؤشرات لأي إنخفاض في الشهرة نظراً لسلامة موقع الشركة في سوق الاتصالات وصحة مركزها المالي.

11. المخزون، صافي

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
102,844	105,503	بطاقات تعبئة
73,151	48,234	شرائح الخطوط
16	-	أجهزة الهاتف النقال
176,011	153,737	
		قطع الغيار والمحروقات والمستلزمات الإدارية
818,250	528,601	
994,261	682,338	

12. المدينون التجاريون، بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
7,195,742	8,024,926	المدينون التجاريون
(3,129,465)	(2,989,049)	مخصص خسائر الائتمان
4,066,277	5,035,877	

1.12 مخصص خسائر الائتمان - المدينون التجاريون

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
3,124,678	3,129,465	الرصيد في 1 يناير
33,679	333,704	المكون خلال السنة
(28,892)	(474,120)	المستخدم خلال السنة
3,129,465	2,989,049	الرصيد في 31 ديسمبر

- إن القيمة الدفترية للمبالغ المبنية أعلاه تساوي تقريباً، بصورة معقولة، القيمة العادلة لها كما في تاريخ بيان المركز المالي.

- إن شروط التعاقد مع جميع المدينين تستدعي أن تسدد المبالغ المستحقة منهم خلال فترة 10 أيام إلى 60 يوماً من تاريخ الفاتورة.

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش. م. ي. ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

2.15 إستثمارات قصيرة الأجل

قامت الشركة بإستثمار مبلغ وقدره 21,666,245 ألف ريال يمني في صورة ودائع إستثمارية مطلقة مستمرة لعدد 33 شهادة لدى بنك التضامن الإسلامي الدولي وتحصل إيراداتها من تلك الودائع بنسبة الأرباح التي يحددها البنك نهاية كل عام حيث كانت نسبة توزيع الأرباح لعام 2015م للودائع المستمرة بنسبة 7.055% (8.016% من 2014م).

16. النقدية وما في حكمها

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
		النقدية في الصناديق:
14,960	23,551	النقدية في صناديق الإيرادات
-	19,403	النقدية في صناديق المصروفات
14,960	42,954	
		أرصدة لدى البنوك:
4,542,490	6,568,507	الحسابات الجارية
(842,162)	(620,130)	الشيكات الصادرة
3,700,328	5,948,377	
		أذون الخزانة
78,941,122	76,221,678	شيكات مقبولة الدفع
413,949	104,724	
79,355,071	76,326,402	
		النقدية لدى البريد*
3,421	270,488	
83,073,780	82,588,221	

* تتمثل النقدية لدى البريد في الرصيد المتبقي في 31 ديسمبر 2015م من الأرباح الموزعة للمساهمين (المواطنين وموظفي الإلتصالات) والتي لم يتم إستلامها من قبلهم وما زالت لدى الهيئة العامة للبريد.

17. رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به والمصدور والمدفوع كما ورد في النظام الأساسي للشركة مبلغ (43,262,000) ألف ريال يمني موزعة على (86,524,000) سهم بقيمة إسمية قدرها (500) ريال يمني لكل سهم كما هو موضح أدناه:

2015م		فئات المساهمين
عدد الأسهم	نسبة الأسهم	
51,370,244	59.37%	المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية
3,896,020	4.50%	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
2,810,220	3.25%	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
2,740,522	3.17%	صندوق التقاعد والضمان الإجتماعي بوزارة الدفاع
2,467,898	2.85%	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي
1,872,980	2.16%	صندوق التقاعد والضمان الإجتماعي بوزارة الداخلية
1,000,000	1.16%	المؤسسة الإقتصادية اليمنية
7,494,301	8.66%	الشركات وما في حكمها
10,296,943	11.90%	المواطنين
2,574,872	2.98%	موظفي الإتصالات
86,524,000	100%	الإجمالي

2014م		فئات المساهمين
عدد الأسهم	نسبة الأسهم	
51,370,244	59.37%	المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية
3,896,020	4.50%	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
2,810,220	3.25%	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
2,740,522	3.17%	صندوق التقاعد والضمان الإجتماعي بوزارة الدفاع
2,467,898	2.85%	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي
1,872,980	2.16%	صندوق التقاعد والضمان الإجتماعي بوزارة الداخلية
1,000,000	1.16%	المؤسسة الإقتصادية اليمنية
7,644,301	8.83%	الشركات وما في حكمها
10,083,881	11.65%	المواطنين
2,637,934	3.05%	موظفي الإتصالات
86,524,000	100%	الإجمالي

18. الإحتياطي القانوني

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
		الرصيد في 1 يناير
13,495,143	15,523,660	
		المحول من أرباح السنة
2,028,517	1,946,992	
15,523,660	17,470,652	الرصيد في 31 ديسمبر

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل (10%) من إجمالي الدخل الشامل للسنة إلى الإحتياطي القانوني. ويجوز للشركة وقف هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الإحتياطي القانوني (50%) من رأس المال المدفوع، كما يجوز توزيع الإحتياطي القانوني وفقاً للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية.

19. الإحتياطي العام

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
		الرصيد في 1 يناير
12,419,015	14,447,532	
		المحول من أرباح السنة
2,028,517	1,946,992	
14,447,532	16,394,524	الرصيد في 31 ديسمبر

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة تم تحويل (10%) من إجمالي الدخل الشامل للسنة إلى الإحتياطي العام.

1.1.14 مخصص خسائر الإلتزام - طرف ذو علاقة

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح	
الف ريال يمني	الف ريال يمني		
92,272	92,272		الرصيد في 1 يناير
-	-	30	المكون خلال السنة
-	(7,943)		المستخدم خلال السنة
92,272	84,329		الرصيد في 31 ديسمبر

2.14 المبالغ المستحقة لطرف ذو علاقة

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
4,652,988	7,981,367	المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية
4,652,988	7,981,367	

3.14 المعاملات مع أعضاء الإدارة الرئيسيين

يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات واعتماد الخطط والبرامج الهادفة إلى تحقيق أغراض الشركة بينما تقوم الإدارة التنفيذية بإنجاز وظائف الإدارة في الشركة والمتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الشركة والتالي تفاصيل منافع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مقابل تلك الوظائف:

1.3.14 أعضاء مجلس الإدارة

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
		المنافع قصيرة الأجل:
10,283	10,672	المرتبات وما في حكمها
130,024	128,434	مكافآت وبدلات
10,393	-	سلف على ذمة الراتب

2.3.14 أعضاء الإدارة التنفيذية

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	
		المنافع قصيرة الأجل:
15,632	17,212	المرتبات وما في حكمها
18,914	19,879	مكافآت وبدلات
14,259	-	سلف على ذمة الراتب

15. الإستثمارات

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح	
الف ريال يمني	الف ريال يمني		
		1.15	إستثمارات طويلة الأجل
3,000,000	5,000,000	2.15	إستثمارات قصيرة الأجل
23,066,245	26,666,245		

1.1.15 إستثمارات طويلة الأجل

• في تاريخ 22 ديسمبر 2013م قامت الشركة بتوقيع عقد إستثمار طويل الأجل (عقد مضاربة مقيدة في الصكوك الإسلامية) نشرة الأكتتاب للإصدار العام الرابع للصكوك الإسلامية (الإصدار الثالث لصكوك السلم) لمدة 5 سنوات مع كاك بنك الإسلامي حيث بموجب هذا العقد يتم إستثمار مبلغ وقدره 3,000,000,000 ريال يمني بنظر البنك بحسب الشريعة الإسلامية لصالح شركة يمن موبايل للهاتف النقال في البنك المركزي اليمني في الصكوك الإسلامية على أن يتم إسترداد جزء من أصل مبلغ الإستثمار خلال مدة الإستثمار كما في الجدول التالي، وتوزع صافي الأرباح الناتجة عن عملية المضاربة بنسبة 5% لكاك بنك الإسلامي و 95% لشركة يمن موبايل للهاتف النقال:

مدة الإستثمار	تاريخ الإسترداد	المسترد من أصل المبلغ المستثمر	المبلغ المستثمر خلال السنة
السنة الأولى	22 ديسمبر 2014م	-	3,000,000
السنة الثانية	22 ديسمبر 2015م	750,000	3,000,000
السنة الثالثة	22 ديسمبر 2016م	750,000	2,250,000
السنة الرابعة	22 ديسمبر 2017م	750,000	1,500,000
السنة الخامسة	22 ديسمبر 2018م	750,000	750,000

وفي 22 ديسمبر 2015م تم إعادة جدولة أقساط الصكوك من قبل البنك المركزي اليمني حيث تم تأجيل الأقساط المستحقة خلال العام 2015م للعام المالي 2016م وتقديم الأقساط المستحقة (القسط + العائد) لعام 2018م للعام المالي 2017م:

مدة الإستثمار	تاريخ الإسترداد	المسترد من أصل المبلغ المستثمر	المبلغ المستثمر خلال السنة
السنة الأولى	22 ديسمبر 2014م	-	3,000,000
السنة الثانية	22 ديسمبر 2015م	-	3,000,000
السنة الثالثة	22 ديسمبر 2016م	1,500,000	3,000,000
السنة الرابعة	22 ديسمبر 2017م	1,500,000	1,500,000

• في تاريخ 10 أغسطس 2015م قامت الشركة بتوقيع عقد إستثمار طويل الأجل (عقد مضاربة مقيدة في الصكوك الإسلامية) نشرة الأكتتاب للإصدار العام الثامن للصكوك الإسلامية (الإصدار الثاني لصكوك الإستصناع) لمدة سنتين مع كاك بنك الإسلامي حيث بموجب هذا العقد يتم إستثمار مبلغ وقدره 2,000,000,000 ريال يمني بنظر البنك بحسب الشريعة الإسلامية لصالح شركة يمن موبايل للهاتف النقال في البنك المركزي اليمني في الصكوك الإسلامية على أن يتم إسترداد أصل مبلغ الإستثمار في نهاية مدة الإستثمار كما في الجدول التالي، وتوزع صافي الأرباح الناتجة عن عملية المضاربة بنسبة 5% لكاك بنك الإسلامي و 95% لشركة يمن موبايل للهاتف النقال:

مدة الإستثمار	تاريخ الإسترداد	المسترد من أصل المبلغ المستثمر	المبلغ المستثمر خلال السنة
السنة الأولى	19 أغسطس 2016م	-	2,000,000
السنة الثانية	19 أغسطس 2017م	2,000,000	2,000,000

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش.م.ب.ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

20. إحتياطي التجديدات

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الرصيد في 1 يناير
1,607,636	1,608,109	الموجودات المستلمة بدون تكلفة
473	-	الرصيد في 31 ديسمبر
1,608,109	1,608,109	

يتمثل رصيد إحتياطي التجديدات في قيمة مواد وتجهيزات مجانية للألات والمعدات.

21. الدائون التجاريون

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الموردون المحليون
1,708,516	2,498,297	الموردون الخارجيون
1,838,953	1,380,204	
3,547,469	3,878,501	

22. الأرصدة الدائنة الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح	
معاد بيانه			
الف ريال يمني	الف ريال يمني		مخصص ضريبة الدخل
20,365,970	21,945,305	1.22	
10,048,675	7,000,000		مخصص التزامات ضريبية *
1,963,213	1,841,184	2.22	مخصص الزكاة
1,510,431	1,315,750		التأمينات القابلة للاسترداد
837,816	964,946		ضريبة المبيعات والرسوم المحلية
455,565	785,045	3.22	توزيعات الأرباح المقترحة
508,434	634,081		المصاريف المستحقة الدفع
487,206	542,281		المكافأة للإدارة والموظفين
1,598,867	1,750,292		الدائون الآخرون
37,776,177	36,778,884		

* يتمثل مخصص إلتزامات ضريبية عن المخصصات المجنية لتسوية الإلتزامات الضريبية وفقاً للمحاضر الموقعة مع الإدارة الضريبية عن ضريبة عوائد الإستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) والأوعية المستقلة عن الفترة من 2007م حتى 2014م.

1.22 مخصص ضريبة الدخل

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
معاد بيانه		
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الرصيد في 1 يناير
12,019,697	20,365,970	المكون خلال السنة
20,172,228	21,848,376	المدفوع خلال السنة
(11,825,955)	(20,269,041)	الرصيد في 31 ديسمبر
20,365,970	21,945,305	

2.22 مخصص الزكاة

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الرصيد في 1 يناير
1,613,320	1,963,213	المكون خلال السنة
1,950,572	1,810,558	المدفوع والموزع بنظر الشركة خلال السنة
(1,600,679)	(1,932,587)	الرصيد في 31 ديسمبر
1,963,213	1,841,184	

3.22 توزيعات الأرباح المقترحة

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الرصيد في 1 يناير
450,242	455,565	الأرباح المقترحة توزيعها للسنة السابقة
12,978,600	15,141,700	الموزع خلال السنة
(12,973,277)	(14,812,220)	الرصيد في 31 ديسمبر
455,565	785,045	

لا توجد أعباء ضريبية على الأرباح المقترحة توزيعها على المساهمين.

23. الإيرادات المؤجلة

يتمثل هذا الحساب في قيمة كروت وأرصدة التعبئة المباعة لوكلاء البيع والتوزيع أو للمشاركين والتي لم يتم إستخدامها حتى 31 ديسمبر 2015م.

24. حصة السهم في صافي الموجودات

يتكون هذا البند مما يلي كما في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
معاد بيانه		
92,008,524	96,193,181	صافي الموجودات (الف ريال يمني)
86,524	86,524	عدد الأسهم المصدرة (ألف سهم)
1,063.39	1,111.75	حصة السهم في صافي الموجودات (ريال يمني)

25. إيرادات النشاط الجاري

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الخدمات الصادرة
52,818,798	53,964,869	الخدمات الواردة
4,755,376	4,318,583	خط ال CDMA الثابت
157,909	61,474	
57,732,083	58,344,926	

26. المبيعات

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الخطوط
477,649	526,101	إيرادات خدمات ما بعد البيع
218,563	210,286	أجهزة الهاتف النقال
5	8,952	مردودات المبيعات
-	(144)	
696,217	745,195	

27. عمولة وأعباء المبيعات وإيرادات النشاط الجاري

يتمثل هذا الحساب في عمولات البيع والتوزيع وعمولات التحصيل للضواتير.

28. تكلفة المبيعات

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الخطوط
528,758	434,310	أجهزة الهاتف النقال
6	62	
528,764	434,372	

29. مصاريف التشغيل

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح	
الف ريال يمني	الف ريال يمني		إستهلاك الممتلكات والألات والمعدات
4,357,671	4,449,069		تشغيل وصيانة المحطات
2,890,223	2,887,824		إيجارات القنوات
2,260,085	2,519,736		الوقود والكهرباء
281,855	637,550	36	إيجارات مواقع المحطات
377,799	424,029		أجور حراسة المواقع
358,910	411,084		الإصلاحات والصيانة
334,813	409,847		رسوم التراخيص والإستثمار
247,146	247,147		إيجار وسائل النقل
177,682	220,407		مصاريف إمتدادات
104,159	122,977		السفر والتنقلات
114,890	64,253		إيجارات مواقع الإستترات
26,627	27,279	36	إيجارات فروع المبيعات وإيجارات أخرى
18,720	23,126	36	الاتصالات والإنترنت
897	4,593		
11,551,477	12,448,921		

30. مصروف مخصص خسائر الإئتمان

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح	
الف ريال يمني	الف ريال يمني		المدينون التجاريون
33,679	333,704	1.12	
-	-	1.1.14	المبالغ المستحقة من طرف ذو علاقة
33,679	333,704		

31. المصاريف الإدارية والعمومية

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	إيضاح	
الف ريال يمني	الف ريال يمني		الرواتب والأجور والبدلات
1,752,189	1,981,217		مكافأة الأرباح للموظفين *
353,879	398,323		المكافآت التشجيعية وإكرامية رمضان والعيد
276,107	307,316		تعويض العمل الإضافي
238,365	264,508		إستهلاك الممتلكات والألات والمعدات
134,786	210,298		العلاج الطبي والتداوي
145,959	160,848		الوقود والكهرباء والماء
78,346	109,535	36	إيجار مبنى المركز الرئيسي
50,375	65,599		التبرعات
26,952	43,626		التدريب والتأهيل
199,956	43,050		أجور نقل وحماله ونظافة
34,130	42,796		عمولة البنوك والبريد
27,581	27,175		خدمات إجتماعية وثقافية
31,251	21,436		مكافآت لغير العاملين
21,943	19,051		عمولات توزيع أرباح المساهمين
6,539	17,564		خدمات الإستشارات والخبراء
23,618	12,555		القرطاسية
18,948	12,392		مصاريف الجمعية العمومية
35,635	11,510		الأتعاب القانونية والمهنية
24,730	8,325		الإشتراك في الهيئات المحلية والدولية
3,564	784		الزكاة
40,510	-		أخرى
30,592	52,348		
3,555,955	3,810,256		

* تتمثل مكافأة الأرباح للموظفين في المكافأة التي تم إقرارها بناءً على قرار مجلس الإدارة رقم (1) في إجتماعه الثامن بتاريخ 24 مايو 2016م بمبلغ وقدره (398,322,564) ريال يمني.

32. العائد من الأموال المستثمرة

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2014م	2015م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني	الفوائد من أذون الخزانة
9,999,117	12,159,922	العائد من ودائع لدى البنوك
1,879,159	1,790,305	
11,878,276	13,950,227	

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش.م.ج.ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م

33. الإيرادات الأخرى

يتكون هذا البند مما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2015م	2014م
الف ريال يمني	الف ريال يمني
101,100	899
141,927	200,425
243,027	201,324

34. الربح الأساسي للسهم

يتم احتساب ربح السهم الأساسي بقسمة إجمالي الدخل الشامل للسنة المسوية لمساهمي الشركة على المعدل المرجح لعدد الأسهم كما في تاريخ بيان المركز المالي:

2015م	2014م
معاد بيانه	معاد بيانه
19,469,924	16,721,683
86,524	86,524
225.02	193.26

لم تحدث أية معاملات أخرى تشمل الأسهم أو الأسهم المحتملة بين تاريخ بيان المركز المالي وتاريخ إكمال هذه البيانات المالية.

35. الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية في 31 ديسمبر كما يلي:

2015م	2014م
الف ريال يمني	الف ريال يمني
2,331,418	2,710,662
74,599	74,599

36. الإيجارات التشغيلية

يتمثل الحد الأدنى من مدفوعات الشركة المستقبلية للإيجارات التشغيلية في الآتي:

الحد الأدنى لمدفوعات الإيجارات التشغيلية المستحقة	خلال العام	
	من 1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
	الف ريال يمني	الف ريال يمني
31 ديسمبر 2015م		
إيجار مبنى المركز الرئيسي	65,599	393,594
إيجارات مواقع المحطات	424,029	2,544,174
إيجارات مواقع المستترالات	27,279	163,674
إيجارات فروع المبيعات وإيجارات أخرى	23,126	138,756
	540,033	3,240,198
31 ديسمبر 2014م		
إيجار مبنى المركز الرئيسي	50,375	302,250
إيجارات مواقع المحطات	377,799	2,266,794
إيجارات مواقع المستترالات	26,627	159,762
إيجارات فروع المبيعات وإيجارات أخرى	18,720	112,320
	473,521	2,841,126

تم الاعتراف بالمدفوعات الخاصة بالإيجارات كمصاريف خلال السنة بمبلغ وقدره 540,033 الف ريال يمني (2014م: 473,521 الف ريال يمني). وتتمثل هذه المبالغ في الحد الأدنى من الإيجارات المدفوعة. وليست هناك أي إيرادات متوقعة عن التأجير من الباطن، ولا تتضمن إتفاقيات التأجير على أي بنود تأجير محتملة.

ولا تتضمن أيضاً الإتفاقيات على خيارات الشراء أو فقرات تصعيدية أو أي قيود تتعلق بالأرباح أو تأجير إضافي أو أية ديون إضافية.

37. الموقف الضريبي

1.37 ضريبة الدخل

قامت الشركة بتقديم الإفراجات الضريبية للأعوام من 2007م وحتى 2009م بعد انتهاء الموعد القانوني، وللأعوام من 2010م وحتى 2014م في الموعد القانوني، وفي الإفراجات المقدمة بعد تاريخ انتهاء فترة الإعفاء الضريبي (14 مايو 2012م) تم احتساب ضريبة بواقع 20% نسبة الضريبة على عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإفراجات.

تسلمت الشركة إخطارات بربط ضريبة الأرباح عن العامين 2010م و2011م على عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) بنسبة 50% من تلك العوائد مع غرامات التأخير بإجمالي مبلغ وقدره 8,416,408,105 ريال يمني، وقدمت الشركة طعن على هذه الإخطارات أمام لجنة الطعن الضريبي على اعتبار أن نشاط الشركة معفي من الضرائب عن تلك الفترة.

قامت الشركة بتقديم طعن أمام محكمة الضرائب على قرار لجنة الطعن الضريبي المؤيد لإخطارات مصلحة الضرائب فيما يتعلق بدفع ضريبة عن العامين 2010م و2011م على عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك).

تسلمت الشركة إخطارات بربط ضريبة الأرباح عن الأعوام من 2007م وحتى 2009م على عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) بنسبة 35% (نسبة الضريبة طبقاً للقانون 31 لسنة 1991م) من تلك العوائد مع غرامات التأخير بإجمالي مبلغ وقدره 13,013,217,994 ريال يمني، وقدمت الشركة طعن على هذه الإخطارات أمام لجنة الطعن الضريبي على اعتبار أن نشاط الشركة معفي من الضرائب عن تلك الفترة.

تسلمت الشركة إخطارات بربط ضريبة الأرباح عن العام 2012م بنسبة 50% للفترة بعد تاريخ انتهاء الإعفاء الضريبي (231 يوم) شاملاً لضريبة الأرباح عن عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) بنسبة 50% من تلك العوائد للسنة كاملة.

في تاريخ 9 مارس 2015م أصدرت محكمة الضرائب الابتدائية حكماً رقم (15) لسنة 1436هـ في القضية الضريبية رقم (32) لسنة 1434هـ بخصوص الطعن المقدم من الشركة على قرار لجنة الطعن الضريبي حول نسبة الضريبة المفروضة على عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) للعامين 2010م و2011م والغرامات المترتبة عليها حيث قضى منطوق الحكم بتحديد نسبة الضريبة بواقع 20% على عوائد الاستثمار بحيث أصبح المبلغ المستحق على الشركة وفقاً للحكم بمبلغ وقدره 3,687,875,027 ريال يمني متضمناً غرامات التأخير.

في تاريخ 28 ديسمبر 2015م وبعد تلقي الشركة مطالبات من مصلحة الضرائب بدفع فارق نسبة الضريبة مع غرامات التأخير عن الأعوام من 2012م وحتى 2014م تم توقيع محضر إجتماع بين شركة يمن موبايل للهاتف النقال ومصلحة الضرائب وبرئاسة القائم بأعمال وزير المالية وبحضور القائمين بأعمال وزير المالية ووزير الإتصالات وتقنية المعلومات ووزير الشؤون القانونية على أن يتم احتساب ضريبة الأرباح عن عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) بنسبة 50% للفترة ما بعد تاريخ انتهاء فترة الإعفاء الضريبي (من 15 مايو 2012م وحتى ديسمبر 2014م) وفقاً لقانون ضريبة الدخل اليمني رقم 17 للعام 2010م، ودفع فارق معدل الضريبة بمبلغ وقدره 9,058,674,000 ريال يمني وذلك بعد موافقة مجلس إدارة شركة يمن موبايل للهاتف النقال.

في تاريخ 26 يناير 2016م تم توقيع محضر إجتماع بين شركة يمن موبايل للهاتف النقال ومصلحة الضرائب وبرئاسة القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء وبحضور القائمين بأعمال وزير المالية ووزير الإتصالات وتقنية المعلومات ووزير الشؤون القانونية وكذلك حضور المستشار الضريبي للشركة، حيث تم الإتفاق على حل قضايا الخلاف بين شركة يمن موبايل للهاتف النقال ومصلحة الضرائب والمتعلقة بضريبة الأرباح عن عوائد الاستثمار (عوائد أذون الخزانة وإيرادات الودائع لدى البنوك) وضريبة المرتبات والأجور من عام 2007م حتى تاريخ انتهاء فترة الإعفاء الضريبي 14 مايو 2012م وذلك بعد موافقة مجلس إدارة شركة يمن

موبايل للهاتف النقال وذلك على النحو التالي،

1. تفرض ضريبة أرباح للأعوام من 2007م وحتى 2009م عن عوائد الاستثمار بنسبة 35% بمبلغ وقدره 2,425,012,100 ريال يمني وفرضت عن الأوعية المستقلة بمبلغ وقدره 500,198,955 ريال يمني بحيث يصبح الإجمالي مبلغ وقدره 2,925,211,055 ريال يمني.

2. قبول الطرفين (الشركة ومصلحة الضرائب) تنفيذ حكم محكمة الضرائب الابتدائية في حكمها رقم (15) لسنة 1436هـ في القضية الضريبية رقم (32) لسنة 1434هـ والخاص بالسنوات 2010م و2011م.

3. تفرض ضريبة أرباح عن عوائد الاستثمار للفترة من 1 يناير 2012م وحتى 14 مايو 2012م بنسبة 20% بمبلغ وقدره 846,449,189 ريال يمني.

لم تتسلم الشركة حتى الآن أي إخطارات بالربط النهائي لضرائب الدخل نموذج رقم (5) من الإدارة العامة للضرائب على كبار المكلفين للأعوام 2007م، 2008م، 2009م بالرغم من توجيه المصلحة خطاب إلى لجنة الطعون الضريبية بإنهاء موقف هذه السنوات، كما لم تتسلم الشركة أي نموذج قانوني بإنهاء موقف السنوات 2010م و2011م بالرغم من تسلمها نسخة من خطاب مصلحة الضرائب إلى محكمة الاستئناف بإنهاء موضوع النزاع مع الشركة عن هاتين السنتين، وكذا لم تتسلم الشركة (نموذج رقم (2) مراجعة بلاغ بعدم ظهور فوارق ضريبية ناتجة عن مراجعة وتدقيق إقرار ضرائب الدخل) للسنوات من 2013م إلى 2014م، بالإضافة إلى ذلك لازال ربط الضرائب عن عام 2012م معروض على لجنة التسوية في الإدارة العامة للضرائب على كبار المكلفين وذلك بعد اعتراض الشركة على التعديلات التي أجرتها الإدارة الضريبية على إقرارها الضريبي لهذا العام.

خلال شهر ديسمبر من العام 2015م، والأشهر من يناير إلى أبريل 2016م، تم دفع مبلغ وقدره 21,744,561,420 ريال يمني كدفعة مقدمة عن التقدير الضريبي للأرباح عن العام 2015م والذي سوف يتم تسويته بالضريبة المستحقة المفروضة عن عام 2015م وفقاً للإقرار الضريبي الخاص بالعام.

2.37 ضريبة المبيعات

قامت الشركة بسداد ضريبة المبيعات بإقرارات شهرية وحتى تاريخ إصدار البيانات المالية لم تتلقى الشركة أي إخطارات ربط إضافية.

38. التغيير في الأرباح المحتجزة (تسويات سنوات سابقة)

في تاريخ 28 ديسمبر 2015م قامت إدارة الشركة بدفع مبلغ وقدره 9,058,674,000 ريال يمني وذلك مقابل ضريبة الأرباح عن الودائع وأذون الخزانة عن السنوات السابقة من بعد تاريخ إنتهاء فترة الاعفاء (15 مايو 2012م وحتى ديسمبر 2014م) كما يلي،

السنة	المبلغ
الف ريال يمني	الف ريال يمني
2,241,120	2,241,120
3,254,071	3,254,071
3,563,483	3,563,483
9,058,674	9,058,674

وذلك وفقاً لمحضر إجتماع تم في نفس التاريخ بين مصلحة الضرائب وشركة يمن موبايل وبرئاسة القائم بأعمال وزير المالية، وكتيجة لذلك قامت إدارة الشركة بإعادة عرض البيانات المالية لعام 2014م لتأثرها بما يخص السنوات السابقة، وملخص أثر تلك التغييرات على البيانات المالية موضع أدناه:

2014م	
الف ريال يمني	الف ريال يمني
5,495,191	5,495,191
3,563,483	3,563,483
(5,495,191)	(5,495,191)
(3,563,483)	(3,563,483)
-	-

39. الأحداث اللاحقة لتقرير مدقق الحسابات المستقل

نتيجة للأحداث والأوضاع الأمنية التي مرت بها الجمهورية اليمنية خلال العام 2015م واستمرارها في العام 2016م والتي أثرت على الأنشطة التجارية والوضع الإقتصادي للبلاد فإنه من الصعب على الإدارة التنبؤ بأثار هذه الأحداث حتى تاريخ إصدار البيانات المالية لعام 2015م وتؤكد الإدارة بأنها ستقوم بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على المدى القريب على الشركة وعمل الإحتياجات اللازمة لضمان الإستمرارية.

خلال العام 2016م تعرضت بعض أصول الشركة الموزعة في مواقع نطاق خدمة الشركة للتدمير وذلك بسبب الأحداث والظروف الأمنية القائمة في البلد وتتمثل هذه الأصول في محطات وأبراج ومستلزمات لها عدد (7) مواقع وتبلغ تكلفة تلك الأصول الظاهرة ضمن البيانات المالية بمبلغ وقدره 249,654,347 ريال يمني وبصافي قيمة دفترية إجمالي مبلغ وقدره 65,695,307 ريال يمني. أقر مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 مايو 2016م مقترحاً لعرضه على الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة في إجتماعها الذي سوف يعقد في 20 يونيو 2016م لتوزيع أرباح بمبلغ وقدره 12,978,600,000 ريال يمني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م.

40. اعتماد البيانات المالية

يعتمد مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة في 24 مايو 2016م هذه البيانات المالية وقرر عرضها على الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة في إجتماعها المقرر عقده بتاريخ 20 يونيو 2016م للمصادقة عليها.



معنا .. إتصالك أسهل